النظر والتدبر في بعض الآيات الآمرة بالطاعة

بالنظر والتدبر في آية سورة النساء نجد أن تكرار الأمر بالطاعة لرسول الله ﷺ استقلالاً دون أولي الأمر، فطاعة أولى الأمر تابعة لطاعة الرسول ﷺ فمن أطاع من أولى الأمر الله والرسول، وجبت طاعته في ما هو طاعة لهما.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ (النساء: ٥٩).

إن تكرار الفعل في الأمر بالطاعة لرسول الله ﷺ يدل على أن طاعة الرسول تجب استقلالاً، من غير عرض ما أمر به على الكتاب بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتى الكتاب ومثله معه، قال ﷺ: **«أوتيت الكتاب ومثله معه»**[1].

ولم يأمر الله بطاعة أولى الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم ضمن طاعة الرسول، إيذاناً بأنهم يطاعون تبعاً لطاعة الله والرسول ﷺ فمن أمر منهم بما جاء عن رسول الله وجبت طاعته.

ومن أمر بخلاف ذلك فلا سمع له ولا طاعة، وقد صح أن النبي ﷺ قال: **«لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»**[2].

وقال: **«إنما الطاعة في المعروف»**[3].

---

(١) رواه أحمد وأبو داود حديث رقم (٤٦٠٤).

(٢) الترمذي كتاب الجهاد، مسند العشرة المبشرين بالجنة رقم (١٠٤١).

(٣) صحيح البخاري كتاب الأحكام، رقم ٦٦١٢، ٦٧١٦.

وقد تضمنت الآية احتمال التنازع بين المؤمنين في الأحكام، وأوجبت الرد عند التنازع إلى الله ورسوله، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته، والأمر بالرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة دليل على أنهما يشتملان على حكم كل شيء لأن قوله تعالى:

﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ ﴾ «شيء» نكره في سياق الشرط تعم كل ما يتنازع فيهَ المؤمنون من مسائل الدين، ولو لم يكن ما في كتاب الله وسنة رسوله كافياً لبيان حكم ما تنازعوا فيه، لما أمروا بالرد إليه، وهذا يجعل مرد الحلال والحرام إلى الله والرسول[1].

خواطر مع آية:

ولننظر ونتدبر في آية سورة آل عمران، قال تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٣١ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٣٢ ﴾ (آل عمران: ٣١، ٣٢).

هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادعى محبة الله، وليس هو على الطريقة المحمدية فإنه كاذب في نفس الأمر حتى يتبع الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأفعاله كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[2].

---

(١) تاريخ التشريع الإسلامي ـ مناع القطان ص ١٧٢.

(٢) صحيح البخاري كتاب البيوع، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب: إذا اجتهد العامل والحاكم، صحيح مسلم كتاب الأقضية رقم (٣٢٤٣)، باب: نقض الأحكام الباطلة، مسند أحمد رقم الحديث (٢٤٢٩٨) ـ كتاب باقي مسند الأنصار ـ مسند أحمد رقم الحديث (٤٩٩٥)، كتاب باقي مسند الأنصار.

ولهذا قال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ أي يحصل لكم فوق ما طلبتم من محبتكم إياه، وهو محبته إياكم وهو أعظم من الأول ولا وجه للمقارنة، قال بعض العلماء الحكماء: ليس الشأن أن تحِب إنما الشأن أن تُحَب.

وقال الحسن البصري وغيره من السلف: «زعم قوم أنهم يحبون الله فابتلاهم الله بهذه الآية فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾، ثم قال تعالى آمر لكل أحد: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾، فدل ذلك على أن مخالفته في الطريقة كفر والله لا يحب من اتصف بذلك وإن ادعى وزعم في نفسه أنه يحب الله ويتقرب إليه حتى يتبع النبي الأمي خاتم الرسل ورسول الله إلى جميع الثقلين الجن والإنس»[1].

ولتنظر ما جاء في الظلال في نفس الآية: إن حب الله ليس دعوى باللسان ولا هياما بالوجدان إلا أن يصاحبه الاتباع لرسول الله ﷺ، والسير على هداه، وتحقيق منهجه في الحياة، وإن الإيمان ليس كلمات تقال: ولا مشاعر تجيش، ولا شعائر تقام، ولكنه طاعة لله والرسول، وشعائر وعمل بمنهج الله الذي يحمله رسوله ﷺ[2].

ويقول الإمام بن قيم الجوزية: ومن تأمل في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له ﷺ بالرسالة وأنه صادق، فلم يدخله هذا الإقرار في الإسلام، لأن الإسلام ليس مجرد المعرفة فقط، ولا المعرفة والإقرار فقط، بل المعرفة والإقرار والانقياد والتزام طاعته ودينه ظاهراً وباطناً[3].

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير بتصرف (١/٣٣٨).

(٢) في ظلال القرآن بتصرف سيد قطب، (١/٣٨٧).

(٣) زاد المعاد في هدى خير العباد، (٣/٤٢)، مكتبة أسامة الإسلامية، الأزهر.

عن صفوان بن المعطل قال: قال يهودي لصاحبه اذهب بنا إلى هذا النبي فقال صاحبه لا تقل نبي إنه لو سمعك كان له أربعة أعين، فأتيا رسول الله ﷺ فسألاه عن تسع آيات بينات، فقال لهم: «**لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله، ولا تسخروا، ولا تأكلوا الربا ولا تقذفوا المحصنة، ولا تولوا الفرار يوم الزحف، وعليكم خاصة اليهود ألا تعتدوا في السبت**» قال: فقبلوا يده ورجليه، وقالوا: نشهد أنك نبي، قال: «**فما يمنعكم أن تتبعوني**»، قالوا إن داود دعا ربه ألا يزال في ذريته نبي وإنا نخاف إن اتبعناك أن تقتلنا اليهود[1].

فمع أنهم اعترفوا بنبوته ﷺ وأقروا بها بألسنتهم إلا أن ذلك لم يدخلهما في الإيمان لعدم اتباعهما للنبي ﷺ.

إن هذا الدين له حقيقة مميزة لا يوجد إلا بوجودها، حقيقة الطاعة لشريعة الله، والإتباع لرسول الله، وهي الحقيقة المنبثقة من عقيدة التوحيد كما جاء بها الإسلام، توحيد الألوهية التي لها وحدها الحق في أن يتعبد الناس لها وتطوعهم لأمرها، وتنفذ فيهم شرعها، وتضع لهم القيم والموازين والمهد الذي يسيرون عليه ويرتضون حكمه وأمره ونهيه[2].

وقد حذر الله تعالى من مخالفة الرسول ﷺ بقوله: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ (النور: ٦٣).

---

(١) رواه الترمذي كتاب الاستئذان والآداب رقم (٢٦٥٧)، وقال الألباني: ضعيف.

(٢) في ظلال القرآن، بتصرف (١/٣٨٧، ٣٨٨).

إن الذين يدعون أتباع القرآن، وأنه يغني عن السنة يتناقضون مع القرآن الكريم فلا يخدعون أنفسهم بأنهم قرآنيون، ولا ينخدع بهم غيرهم لجلال كلمة قرآن، فإنهم ليسوا بقرآنيين لأنهم لا يعملون بهذه الآيات الآمرة باتباع الرسول ﷺ والموجبة لطاعته، إنما القرآنيون هم الذين يتبعون رسول الله ﷺ في كل ما جاء به عن الله عز وجل من القرآن والسنة[1].

سواء كانت موافقة للقرآن من كل وجه أو بياناً وتوضيحاً له، أو مستقلة، فكل ذلك دين ووحي من عند الله تعالى وذلك هو الإسلام والاستسلام لحكم الله وشريعته.

(١) دفع الشبهات عن السنة النبوية، أ.د / عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي بتصرف ص ٤٤، ٤٥.

حرص الصحابة على تلقي الحديث وحفظه

الإسلام والأخلاق والضمير:

الشريعة الإسلامية شريعة أخلاقية، وليست الأخلاق في الإسلام أدباً يجمل صاحبه، ولكنها التزامات من واجبات الدين.

والأخلاق في الإسلام غاية تربوية للعبادات، والتزام أدبى في المعاملات، يجعل حياة الناس قائمة على المعروف والحسنى، وقد حث الإسلام على أمهات الفضائل الإنسانية ودعا إلى المثل العليا، وأثنى على مكارم الأخلاق، قال تعالى يمتدح نبيه ﷺ: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ (القلم: ٤).

وقد كان الصحابة من تلامذته النجباء، فتأسوا بالاقتداء به ﷺ وتطبعوا بخلقه وورعه ـ قدر استطاعتهم ـ حيث لا تبلغه البشرية جمعاء فهو ﷺ خير البرية جمعاء.

الشريعة الإسلامية بما تحويه من الأوامر والنواهي والحلال والحرام، والإيمان بالدار الآخرة والحساب، فإنها تربي الضمير الإنساني ليكون رقيباً على المسلم في السر والعلن، يخشى عقاب الله الأخروي أكثر من خشيته للعقاب الدنيوي، فالفعل التعبدي أو المدني أو الجنائي له أثره المترتب عليه في الدنيا من أداء الواجب أو إنشاء الحق أو زواله، أو توقيع العقوبة أو ترتيب المسئولية ولكن هذا الفعل الذي يترتب عليه أثره في الدنيا له أثر آخر مترتب عليه في الآخرة، هو المثوبة أو العقوبة الأخروية.

وبذلك يقيم الإسلام من داخل النفس البشرية رقابة على تعاليمه بحيث يرعاها المسلم في جوف الليل كما يرعاها في وضح النهار.

ومن الطبيعي أن يكون الصحابة رضوان الله عليهم ممن تحلو بالأخلاق والضمائر الحية في جميع جوانب حياتهم وخاصة في تعاملهم مع حديث رسول الله وسنته[١] وهم تلامذته وتخرجوا على يديه.

حرص الصحابة على تلقي الحديث وحفظه:

لقد حرص الصحابة رضوان الله عليهم على طلب العلم في حياة الرسول ﷺ، وتحصيل السنة وحفظها وتبليغها، فهم على يقين أن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى وأن ذلك سبيلهم إلى الجنة، قال النبي ﷺ: «**من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة**»[٢].

وقال: «**نضر الله امرءا سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[٣].

ولقد اجتهدوا في تبليغ السنة كما سمعوها، وبذلوا أقصى ما في وسعهم من الحيطة، وتحري الصدق والصواب والبعد عن الخطأ والكذب

واستجابوا في ذلك لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦ ﴾ (الحجرات: ٦).

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ ﴾ (الإسراء: ٣٦).

---

(١) تاريخ التشريع الإسلامي ـ مناع القطان ص ٢٣-٢٥.

(٢) رواه مسلم (٤/٢٠٧٤) (ح ٣٨).

(٣) سنن الترمذي، رقم الحديث: (٢٥٨٠)، كتاب: العلم عن رسول الله، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، سنن الدارمي، رقم الحديث: (٢٣١)، الكتاب: المقدمة، الباب: الإقتداء بالعلماء.

وقول الرسول ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوا مقعده من النار»[١]، فقد كانوا على ثقة بأنها دين يجب أن يبلغ لكافة المسلمين، كما صدرت عن النبي ﷺ صحيحة كاملة، لذلك كانوا حريصين على ملازمة رسول الله ﷺ وحضور مجالسه مهما كانت ظروفهم، بيد أن بعض الصحابة قد يتعذر عليهم حضور مجلس رسول الله ﷺ في جميع الأوقات لما يقومون به من أمور معاشهم، فكانوا يتناوبون الحضور مع بعضهم البعض أو يطلبون ما يفوتهم سماعه من أقرانهم، فعن عمر رضي الله عنه قال: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً وأنزل يوماً فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[٢].

وكانوا يتشددون على من يسمعون منه ليتأكدوا من دقة النقل، وليس إتهاماً لمن يحدثهم، مثال ذلك ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله به ما شاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته»[٣].

مع العلم أن الصحابة كلهم عدول لا يعرفون الكذب، وإنما خشية الخطأ والنسيان، قال أنس رضي الله عنه: «ما كنا نكذب ـ في الحديث ـ ولا كنا ندري ما الكذب»[٤].

---

(١) الصحيحين البخاري ومسلم، البخاري (ح ٥٧٢٩) كتاب الآداب، مسلم حديث ٤ مقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله (١/٧٠)، البخاري مع الفتح (١/٢٧١) (ح ١٠٧) صحيح مسلم بشرح النووى (١/٦٦).

(٢) صحيح البخاري كتاب العلم، باب التناوب (١/٣٣)، البخاري مع الفتح (١/٢٥٠) ح ٨٩.

(٣) رواه الإمام أحمد ومسلم في صحيحه، انظر مناهج المحدثين، أ.د/ أحمد عمر هاشم ص ١٤.

(٤) الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع، الخطيب البغدادي ١/٢٣٦.

قد نقول: لم كان الكذب على رسول الله ﷺ بخصوصه فاحشة عظيمة، مستحقاً عليها هذا الوعيد الشديد، بخلاف الكذب على غيره، فإنه مع حرمته ليس بمثابة حرمة الكذب على رسول الله ﷺ وقد خص رسول الله ﷺ الكذب عليه بالوعيد الشديد.

وذلك لأنه مستلزم لتبديل الأحكام الشرعية واعتقاد الحلال حراماً والحرام حلالاً، وهذا الاستلزام لم يتفرع إلا عن حجية السنة وأنها تدل على الأحكام الشرعية، وقد قال ﷺ: «**إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمداً فليتبوا مقعده من النار**»[1].

ولقد دفعتهم غيرتهم على الدين، وحيطتهم للسنة إلى التأكيد البالغ والدقة الفائقة بحيث يروي الحديث أكثر من واحد، أو يشهد البعض مع الرواي، أو يستحلف وهكذا، ومما يدل على التوثيق الأكيد والحذر الشديد أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان لا يقول بشيء قط: قال رسول الله ﷺ، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ، فنكس رأسه، فإذا هو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه، ثم قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك أو قريباً من ذلك أو شبيهاً بذلك[2]، فهو الخوف والحذر والعمل بقوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوا مقعده من النار»[3].

وما ذلك إلا لأنهم ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يتورعون عند ذكر الحديث أو تلقيه مخافة النقص أو الزيادة أو الخطأ، وحاشاهم أن يخطئوا، فقد كانوا بحق أوعية للعلم، حفاظاً للكتاب والسنة، مطبقين لهما قولاً وفعلاً وسلوكاً.

---

(١) دفاع عن السنة، محمد محمد أبو شهبة، ص ٤٤٠، والحديث سبق تخريجه.

(٢) سنن ابن ماجة (١/١٠) وقال الألباني: صحيح.

(٣) تقدم تخريجه.

فقد كان ابن عباس رضي الله عنهما ملازماً لأكابر الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ يأخذ عنهم ويروي لهم، وقد قال: إنه كان يبلغني الحديث عن الرجل فأتى بابه وهو قائل، لو شئت أن يوقظ لي لأوقظ، فأتوسد ردائي على بابه تسفي الريح علي التراب، فيخرج ويقول: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك ألا أرسلت إليَّ فآتيك؟ فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث ثم أنصرف.

وقد تمسكوا بالسنة وعضوا عليها بالنواجذ، ولم يتخلوا عنها في لحظة من اللحظات ومن حيطة الصحابة البالغة أنهم كانوا يتأكدون مما حفظوا، ويراجع بعضهم البعض الآخر ليتذاكروا الحديث، ويثبتوا من حفظهم حتى لا يتلف، قال أنس رضي الله عنه: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع الحديث، فإذا قمنا تذاكرنا فيما بيننا حتى نحفظه»[1].

قوة الحفظ خصوصا عند العرب:

لقد كان العرب أمة أمية، قليل فيهم من يعرف الكتابه، لذلك كان اعتمادهم في تواريخهم وأخبارهم وتجارتهم ومعاوضاتهم وسائر أحوالهم على الحفظ حتى قويت هذه الملكة عندهم، وندر أن يقع منهم خطأ أو نسيان لشيء مما حفظوه.

بخلاف من يعتمد على الكتابة من الأمم المتعلمة المتمرنة عليها، فإنه تضعف فيهم ملكة الحفظ، ويكثر عندهم الخطأ والنسيان لما حفظوه، وهذه الحال مشاهدة فيما بيننا: فإننا نجد الأعمى أقوى حفظاً لما يسمعه من البصير، لأنه يجعل كل اعتماده على ملكة الحفظ، بخلاف البصير فإنه يعتمد على الكتاب وإنه سينظر فيه عند الحاجة، وكذلك التاجر الأمي قد يعقد الصفقات في اليوم الواحد نحو المائه

---

(١) الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (٢٣٦/١) ـ انظر: مناهج المحدثين أ.د / أحمد عمر هاشم، ص ١١.

ومع ذلك نجده يحفظ جميع ماله عند الغير وما عليه له بدون أي خطأ أو نسيان، بخلاف التاجر المتعلم فإننا نجده سريع النسيان لما لم يكتبه كثير الخطأ فيه[١].

ولذلك فإن الأمة العربية كانت بسجيتها قوية الذاكرة، تستعيض عن أميتها في كتابة أخبارها وأشعارها وأنسابها بسجل الصدور، والحفظ خصيصة شرف امتن الله بها على هذه الأمة[٢].

وهذا هو وصفهم الغالب، ولكن بالبحث العلمي الدقيق الذي يؤكد وجود عدد ـ غير قليل ـ من قراء العربية وكتابها ـ نساء ورجالاً ـ لدى العرب بمكة، أما المدينة فقد زاد عدد من يكتبون بها بعد هجرة النبي ﷺ، فكانت المساجد والكتاتيب والمنازل هي مجالات تعلم القراءة والكتابة بالمدينة المنورة، مما أسهم في سرعة تزايد عدد المتعلمين، وقد جعل النبي ﷺ بعد غزوة بدر أن يفتدي كل أسير من كفار مكة نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة القراءة والكتابة، وذلك دليل على اهتمام الإسلام بالتعليم[٣].

عدالة الصحابة:

فبعد أن تكلمنا عن نبذة خفيفة من حرص الصحابة على تلقي الحديث وحفظه واجتهادهم في تبليغ السنة كما سمعوها، وتشددهم على من يسمعون منه، وحيطتهم البالغة في ذلك وقليل من الأمثلة على ذلك، وأيضاً كلامنا على قوة ذاكرتهم وحفظهم، لنعلم أنهم هم الذين اختارهم الله تعالى لمؤازرة نبيه ونصرته وحمل الأمانة معه ومن بعده، وهم الذين شاهدوا ملابسات نزول

---

(١) دفاع عن السنة، د/ محمد محمد أبو شهبة، ص ٤١٧.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ـ مناع القطان ص ١٠٣.

(٣) المصدر السابق، بتصرف ص٩٣.

الوحي، وعلموا تفاصيل حياة النبي ﷺ وما صدر عنه، وتربوا على يد أكرم الخلق محمد ﷺ.

ولقد أقبلوا على هذا الدين بكل صدق وإخلاص متيقنين أن الله أنقذهم به من الضلالة ونجاهم من الجهالة، فضحوا في سبيله بأنفسهم وأولادهم فضلاً عن أموالهم، فكان حرصهم شديداً على سماع الحديث من النبي ﷺ وفهمه وحفظه ومذاكرته والعمل به وتبليغه للآخرين[1].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم ـ كلهم ـ عدول، يقول الحافظ ابن حجر: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول»[2].

وعدالة الصحابة ثابتة معلومة بشهادة الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ (الفتح: ١٨).

وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ (التوبة: ١٠٠).

قوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (الحشر: ٨).

---

(١) تاريخ التشريع بتصرف، مناع القطان ـ ص٩٣.

(٢) حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط، ص ٥٩، ٦٠. أصول الإيمان ٣، د/ عبد المنعم الأمين، الجامعة الأمريكية المفتوحة ص ١٧٥.

وقوله أيضاً: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ ﴾ (الأنفال: ٧٤).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ ﴾ (التوبة: ٢٠، ٢١).

وآيات كثيرة وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها، فقد شهد الله تعالى بعدالتهم من فوق سبع سماوات بقرآن يتلى إلى يوم القيامة، ففي السنة قال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»[1].

وقال الخطيب البغدادي[2] بعد أن ذكر آيات وأحاديث تعديل الصحابة: وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع بتعديلهم، فلا يحتاج منهم أحد مع تعديل الله لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم.

---

(١) البخاري مع الفتح (٧/ ٣٧٠) (ح ٣٦٧٣).

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٩٧.

كتابة السنة وتدوينها

كتابة السنة في حياة الرسول ﷺ :

ساد اعتقاد خاطئ لدى كثير من المستشرقين ومن شايعهم من المنتسبين للإسلام بأن السنة لم تكتب إلا في القرن الثاني الهجري، قد يكون هذا الاعتقاد للجهل حينا، والرغبة في النيل من الإسلام حيناً آخر، لأن هذا الاعتقاد خاطئ لا يثبت أمام الحقائق التاريخية من كتابة السنة في عهد النبي ﷺ والصحابة، ومع ذلك فقد اعترف عدد من المستشرقين بكتابة الأحاديث منذ عهد الرسول ﷺ ومنهم «Macdonald» الذي قال: نحن لدينا أدلة عديدة عن هؤلاء الصحابة المترجمين لسيرته الذاتية، والذين قاموا بتسجيل كلمات النبي ﷺ كما قالها، ومنهم أيضاً: «Horovitz - Sprenger - Duck - Muir»[1].

لقد مر مبدأ كتابة السنة بمرحلتين هما:

١- النهي عن الكتابة في فجر الإسلام المبكر خشية اختلاطها بالقرآن حين كان الصحابة حديثي عهد بالإسلام، ولم يكن هذا النهي شاملاً للجميع.

٢- مرحلة الإباحة والأمن عندما استقر الدين وتمكن الصحابة من حفظ القرآن والتمييز بينه وبين الحديث[2]، وذلك على النحو التالي:

روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا شيئاً عني إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً فليمحه**»[3]، هذه هي المرحلة الأولى.

---

(١) انظر دلائل التوثيق المبكر، ص ١٥١، ١٥٢، وحجية السنة أ.د/ الحسين شواط ص ١٣٧.

(٢) حجية السنة، أ.د / الحسين شواط، ص ١٣٧، ١٣٨.

(٣) صحيح مسلم ٨/٢٢٩، كتاب تقييد العلم ٢٩-٣٢.

وهذا النهي كان في بدء الدعوة خشية أن يختلط الحديث بالقرآن فيلتبس على بعض الناس.

وأن النهي كان في حق من يوثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، وقد كان الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم، فقد كانوا يعتمدون على ذاكرتهم في حفظ كل أمورهم.

أما من لا يوثق بحفظه، فقد أذن له بالكتابة، كما حدث لأبي شاة.

وقد أذن بالكتابة أيضاً لمن كان كاتباً مجيداً لا يلتبس عليه الحال بين السنة والقرآن، كعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيره من الصحابة.

وكان للنهي عن كتابة الحديث في بادئ الأمر ثمرة عظيمة، هي اتساع المجال أمام القرآن الكريم حتى يأخذ مكانه في الكتابة، ويثبت في صدور الحفاظ أو كان النهي خاصاً بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، وأن الإذن كان في تفريقهما وأن النهي خاص بكتبة القرآن المكلفين بذلك رسمياً، والإباحة تتعلق بغيرهم[1].

وأن أحاديث الإذن بالكتابة نسخت أحاديث النهي، إذ أن النهي كان في مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالأحاديث أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ثم لما أمن ذلك نسخ النهي، ومما يؤيد ذلك أن بعض

أحاديث الإذن متأخرة التاريخ، فأبو هريرة راوي حديث الكتابة أسلم عام سبع من الهجرة وقصة أبي شاة كانت في السنة الثامنة عام الفتح[2].

وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن في الكتابة لبعض الصحابة.

---

(١) مناهج المحدثين أ.د/ أحمد عمر هاشم ص ٢٣-٢٤.

(٢) دفاع عن السنة ـ د/محمد بن محمد أبو شهبة ص ٢٠.

نماذج من الكتابة في العهد النبوي:

١- ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: **«أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا الحق»**[١].

وعبد الله بن عمرو هو الذي قال: «ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من فَيّ (فم) رسول الله ﷺ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها»[٢].

وسبب تسمية عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفته الصادقة أنه كتبها عن رسول الله ﷺ مباشرة، قال مجاهد: رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألت عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ وليس بيني وبينه فيها أحد[٣].

٢- وقوله ﷺ في حجة الوداع: **«اكتبوا لأبي شاة»**[٤] وهو صحابي من اليمن طلب كتابة خطبة الوداع، وكون هذا الأمر بالكتابة ورد في خطبة الوداع يؤكد أن آخر الأمرين كان الإذن بالكتابة.

---

(١) أخرجه الحاكم (١/١٠٤، ١٠٥) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٤٥).

(٢) الدارمي في سننه باب من رخص في كتابة العلم، (١/١٠٥) (ح ٤٩٦)، مسند أحمد رقم (٦٦١٩) باب مسند عبد الله بن عمروابن العاص وغيره وانظر دفاع عن السنة، د/محمد أبو شهبة ص٢٠ ومناهج المحدثين أ.د/ أحمد عمر هاشم ص ٢٧-٢٨.

(٣) مناهج المحدثين ـ أ.د / احمد عمر هاشم ص ٢٨، دفاع عن السنة د/ محمد أبو شهبة ص ٢٠.

(٤) البخاري كتاب العلم باب كتابة العلم (١/٢٠٥) حديث (١١٢)، صحيح مسلم.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر مني حديثاً إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب ولا أكتب»[١].

٤- وروى البخاري في صحيحه: «أن علياً رضي الله عنه سئل هل عندكم من رسول الله ﷺ سوى القرآن؟ فقال: «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابة، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر»[٢].

وثبت أن رسول الله ﷺ أمر بكتابة المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات، وكتبه ﷺ إلى الملوك والحكام في عصره، وإلى الولاة والقضاة وجباة الزكاة، وغير ذلك كثير من الأمور التي تحتاجها الحياة والأمة وكتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن[٣].

وغير ذلك كثير مما ثبت عن كتابة العلم في حياة رسول الله ﷺ، فكتب أبو بكر وعمر، وكان لعبد الله بن مسعود كتاب فيه أحاديثه، وكان لابن عباس ألواح يكتب فيها الحديث، وكان لابن عمر كتب ولمعاذ بن جبل، وسعد بن عبادة، وصحيفة علي بن أبي طالب، وصحيفة جابر بن عبد الله وكتاب رافع مولى النبي ﷺ وغيرهم كثير[٤].

ولا شك أن هذه النماذج الكثيرة لما كتب من السنة في العهد النبوي كافية للدلالة على كثرة ما كتب من السنة في ذلك العهد، وفيه رد علمي قوي على ما

---

(١) البخاري مع الفتح (١/٢٧٨) (ح ١١٣).

(٢) صحيح البخاري (١/٣٨)، البخاري مع الفتح (١/٢٧٥) (ح ١١١).

(٣) حجية السنة بتصرف أ.د/ الحسين شواط من ص ١٤٠-١٤٤، دفع الشبهات عن السنة النبوية أ.د/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ص ٥٥.

(٤) حجية السنة بتصرف أ.د/ الحسين شواط ص ١٤٧.

ذهب إليه بعض المستشرقين ـ ومن قلدهم ـ من أن السنة قد تأخرت كتابتها، علما بأن كثيراً من هذه المدونات المبكرة محفوظة في أمهات كتب السنة وكتب المغازى والسير والتاريخ[١]. وقد اعتمد على هذه الكتابات من بعدهم في التدوين ثم في التصنيف[٢].

الفرق بين الكتابة والتدوين:

لم يقل أحد من الأئمة المحققين إن السنة كان ينقصها شيء من التوثيق في الزمن الأول، وإنما الذي قالوه: إن السنة لم تدون في المائه الأولى، فأخذ أعداء السنة هذا القول وحملوه على غير معناه، وقالوا: لم تكتب السنة إلا بعد مائه سنة، وهكذا جعلوا التدوين بمعنى الكتابة، وهذا تحريف عجيب فالفرق كبير بين الكتابة والتدوين.

فالكتابة: خط الشيء، فلو كتبت معلومة من هنا ومعلومة من هناك في ورقة فقد كتبت.

أما التدوين: فهو ترتيب المعلومات في كتاب، فلو أخذت المعلومات السابقة ورتبتها فهذا تدوين[٣].

ولقد كانت السنة في القرن الأول مكتوبة، فكان الصحابي يكتب ما يسمع من رسول الله ﷺ فلما جاء القرن الثاني بدأ ترتيب الأحاديث على وجه من الأوجه المعروفة الآن[٤].

---

(١) حجية السنة أ.د/ الحسين شواط بتصرف ص ١٤٨.

(٢) المصدر السابق بتصرف ص ١٥٣.

(٣) دفع الشبهات عن السنة النبوية، أ.د/ عبد الهدي عبد القادر عبد الهادي ص ٥٥، ٥٧.

(٤) نفس المصدر السابق ص ٥٥-٥٧.

إلا أن القرن الأول لم يخلُ من الترتيب، فلقد كان لجابر بن عبد الله منسك في الحج، وكتاب رسول الله ﷺ في الصدقات الذي أرسله إلى عمرو بن حزم، وهو ترتيب موضوعي، فهو في الأنصبة التي تجب فيها الزكاة، والقدر الواجب وكذلك كتاب عمر بن الخطاب إلى عماله.

وهكذا كانت السمة الغالبة على السنة في القرن الأول الكتابة مطلق الكتابة والمرتب منها قليل، فلما كان القرن الثاني بدأ جمع الأحاديث وترتيبها[١].

وعموماً فإن رسول الله ﷺ لم يلحق بالرفيق الأعلى إلا وكتابة الحديث مأذون فيها حيث نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون، وأمن من اختلاطه بسواه.

وما أن توفى رسول الله ﷺ حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة، وكذلك كتب التابعون من بعدهم وأكثروا[٢].

التدوين الرسمي للسنة:

فلما كانت الفتنة، وانتشر الكذب، وبدأ الوضع في الحديث، نفر العلماء للذب عن حياض السنة وصيانتها، واستلزم هذا التفكير في تدوين الحديث حفظاً له من الضياع وخوفاً عليه من الزيادة أو النقص.

وأول من فكر في التدوين أمير مصر عبد العزيز بن مروان، وكان قد عرف بحبه للعلم وحرصه على السنة، فكتب إلى كثير بن مرة الحضرمي ـ وكان «كثير» قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ ـ أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا،

---

(١) دفع الشبهات عن السنة النبوية، أ.د/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ص ٥٥، ٥٧.

(٢) دفاع عن السنة، د/ محمد محمد أبو شهبة، ص ٢١.

فكانت أحاديث أبي هريرة مكتوبة عند أمير مصر، فأراد استكمال الباقي عن طريق أحد أئمة الحديث وهو «كثير بن مرة» ممن لقي الصحابة من أهل بدر.

وقد تم هذا التدوين في حدود العقد الثامن من القرن الأول، ثم استكمل أبنه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذا العمل الجليل فكان التدوين العام للسنة بإشراف الدولة الإسلامية، فقد تم على رأس المائه الأولى للهجرة، فكتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض العلماء البارزين في الأمصار الإسلامية.

وأمرهم بجمع الأحاديث، وكتب إلى ولاته في الأمصار يأمرهم بذلك وكتب إلى عامله وقاضيه على المدينة أبي بكر بن حزم: أن انظر ـ ما كان عندك في بلدك من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء، وذكر نحو ذلك البخاري[١]. وكتب له أيضاً: «اكتب لي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ وبحديث عمرة، فإني خشيت دروس العلم وذهابه»[٢] وعمرة هي بنت عبد الرحمن حافظة حديث عائشة رضي الله عنها وهي خالة أبي بكر بن حزم[٣].

فحص المادة المدونة:

إن الذين كلفهم عمر بن عبد العزيز بالتدوين، كانوا كبار الحفاظ من التابعين، وجهابذة النقاد المحققين، ومع ذلك كان يذكرهم بضرورة التمحيص والتحري والتثبت، كما هو واضح من الروايات المتقدمة «بما ثبت عندك» ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ ومع ذلك كان يجتمع بهم ويراجع معهم المادة المدونة، ويناقشهم فيها للتأكد من سلامتها.

---

(١) حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) صحيح البخاري (١/٢٧).

(٣) حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط، ص ١٦١-١٦٢.

غير أن التدوين العام قد قام به المحدث الحافظ محمد بن شهاب الزهري، ولهذا كان ابن شهاب يقول: «ما دوَّن هذا العلم أحد قبل تدويني»[١].

فلما دونت السنة وفحصت أمر عمر بنسخها وسارع عمر بإرسالها إلى كافة البلاد الإسلامية حتى يعتمدها المسلمون، قال الزهري:

«أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا»[٢].

ولقد أخذت الحركة العلمية التدوينية ـ في الحديث ـ في الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عُرفوا بالأمانة والصدق والتحري والتثبت، وأخذوا أنفسهم بمجافاة المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر، وحرصوا على لقاء الشيوخ، والأخذ من الأفواه، وسهروا ـ في سبيل ذلك ـ الليالي الطوال، وقطعوا الفيافي والقفار، وطوفوا في البلدان والأقاليم[٣] وما زال العلماء يجمعون الأحاديث، وينقدون ويمحصون ويؤلفون الصحاح والسنن والمسانيد حتى جمعت الأحاديث كلها تقريباً في القرن الثالث الهجري الذي يعتبر العصر الذهبي للأحاديث والسنن، وكثرت المؤلفات المبوبة في علوم السنة في النقد والتعديل، والجرح وعلم الرجال والتبويب، فكانت كتب مبوبة وجوامع مرتبة[٤].

---

(١) إرشاد الساري (١/١٤)، وتدريب الروای: ٤٠.

(٢) حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط، ص ١٦٣-١٦٤.

(٣) دفاع عن السنة بتصرف د / محمد محمد أبو شهبة ص ٢٢-٢٣، مكتبة السنة.

(٤) الكتب المبوبة هي المرتبة على أبواب منها، المرتبة على الأبواب الفقهية ـ والكتب المرتبة على أسماء الصحابة والمعاجم المرتبة: حسب حروف المعجم أو بحسب السبق إلى الإسلام ـ والمرتبة على أوائل الأحاديث ـ والجوامع: كتب الحديث المرتبة على الأبواب مع شمول جميع موضوعات الدين الأساسية ـ انظر حجية السنة أ.د / الحسين شواط ص ١٨٢-١٩٦-١٩٩-٢٠٠-٢٠٣.

الرحلة للتأكد من الحديث:

لعل ما يتميز به الصحابة والتابعون وأئمة العلم في الإسلام، ولا سيما أئمة الحديث وجامعوه كثرة الارتحال، وملازمة الأسفار، وقد كانت هذه هي سنة الصحابة والتابعين، ولقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الرواة الثقات فلا يكتفي بهذا، بل يرحل ـ الأيام والليالي ـ حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة، وذلك من أجل التأكد من صحة ما حفظوه وما سمعوه لا من أجل تحصيل شيء فاتهم فحسب[١].

ومن الأمثلة على هذا الجهد المتفاني في الحفاظ على صحة السنة:

يقول أبو العالية: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم»[٢].

وما ثبت في صحيح البخاري تعليقاً بصيغة الجزم عن جابر بن عبد الله يقول: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً، ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس فقلت للبواب: قل له جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله قلت: نعم، فخرج فعانقني، فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه.

فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة...»[٣].

---

(١) دفاع عن السنة، د/ محمد محمد أبو شهبة، ص ٢٣-٢٤.

(٢) حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) صحيح البخاري، رقم الحديث (٣١٠٠)، كتاب (٣١٠٠)، كتاب أحاديث الأنبياء، سنن الترمذي رقم الحديث: (٣٢٥٥)، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله، مسند أحمد (٦٥/٣)، المستدرك الحاكم (٤٣٧/٢).

والحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**تحشرون حفاة عراة غرلا، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض، فقال: الأمر أشد من أن يهمهم ذلك**»[(١)].

وروى عن جابر أيضاً أنه قال: كان يبلغني عن النبي ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر، فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل، وذكر نحو القصة الأولى.

وقصص متعددة رحل فيها جابر رضي الله عنه، وكذلك كثير من الصحابة ومن التابعين مرات ومرات متعددة لكل منهم[(٢)].

فمثلاً رحل الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر الجهني ليتثبت من حديث سمعه من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فلما جاءه قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه منه ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ستر مؤمناً على خزيه ستره الله يوم القيامة**» فقال أبو أيوب: «صدقت، ثم رحل راجعاً إلى المدينة»[(٣)].

وما فعل أبو أيوب الأنصاري ذلك وتحمل مشاق السفر إلا ليتثبت من حفظه، وعلى هذا الدرب من الحيطة والتثبت سار الصحابة والتابعون والأئمة

---

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث (٣١٠٠)، كتاب (٣١٠٠)، كتاب أحاديث الأنبياء، سنن الترمذي رقم الحديث: (٣٢٥٥)، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله، مسند أحمد (٦٥/٣)، المستدرك الحاكم (٤٣٧/٢).

(٢) البخاري مع الفتح، (١٨٨/١٣)، (ح ٦٥٢٧) واللفظ للبخارى وصحيح مسلم بشرح النووي فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة (١٩٣/١٧).

(٣) مسند أحمد (٥٣/٤)، جامع بيان العلم (٩٣/١)، هذه الفقرة من دفاع عن السنة د/ محمد محمد أبو شهبة، ص ٢٣-٢٤، وحجية السنة أ.د/ الحسين شواط (١١٨-١١٩).

الفقهاء وأئمة الحديث وغيرهم من المحدثين، وغيرهم، والقصص في ذلك كثيرة ونكتفي بهذا القدر إلا من قصة غريبة عن «يحيى بن معين» الإمام الحافظ عالم الجرح والتعديل، قال الإمام أحمد: «كان ابن معين أعلمنا بالرجال وقد خلف له والده ثروة ضخمة مقدارها ألف الف درهم وخمسون ألف درهم ـ أي مليون وخمسون ألف درهم ـ فأنفق كل ذلك في طلب الحديث والبحث عن أحوال الرواة وسيرتهم، لما توسع في رحلاته من أجله[1].

و لا يسّعني إلا أن أقول جزاهم الله عنا خيراً.

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٠) وانظر حجية السنة ص ١٢٣.

حقيقة الصحيح والموضوع

قيل السنة فيها الصحيح والموضوع وقد اختلط الأمر علينا، فلم نعرف ما هو عن رسول الله ﷺ، وما هو عن غيره، وهذا مدخل شيطاني ليصرف المسلمين عن دينهم وعن سنة نبيهم ﷺ.

فإن مَن قال السنة فيها الصحيح وفيها الموضوع وسكت، أفاد أن صحيح السنة مختلط بموضوعها، ولا تمييز بين الغث والثمين، وهذا تجنى على الحقيقة، ومجانبة للصواب، ولو أنه أنصف لأكمل الكلام فقال: السنة فيها الصحيح والموضوع، والصحيح معلوم موضح، والموضوع معلوم مبين، وشبه ذلك من قرأ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤﴾ ثم سكت ولم يكمل، ولو أكمل فقرأ، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾ (الماعون: ٤، ٥) لتغير المعنى تماماً، إذ ما قرأه أولاً يثبت أن من صلى عذب، وما قرأه كاملاً يثبت أن من سها عن الصلاة ولم يصلها عُذب، والفرق بين المعنيين كبير[1]. كذلك هنا: من قال إن السنة فيها الصحيح والموضوع وسكت، أفاد أن صحيح السنة مختلط بموضوعها، وهذا تجنى على الحقيقة، ومجانبة للصواب، ولو أن قائله أكمل الكلام فقال: السنة فيها الصحيح والموضوع، والصحيح معلوم والموضوع معلوم، ولو أنه قال الحقيقة كلها هكذا لأنصف، إلا أن القول يصبح على غير هواه، ولا يبلغه مقصوده[2].

فقد ظلت السنة في عهد النبي ﷺ وصحابته وعصر الخلفاء الراشدين صافية نقية، لا يعتريها تغيير ولا كذب، وقد كان أولئك الأخيار من علماء الصحابة

---

(١) دفع الشبهات عن السنة النبوية، أ.د/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ص ٤٦.

(٢) حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط، ص ٢١٤.

والتابعين خير حراس للوحي وأفضل حماة لهذا الدين، ثم اندس في الأمة أهل المصالح والأهواء والزنادقة وأعداء الدين فنفثوا سمومهم بالكذب ليشوهوا بزعمهم حقائق الدين وليحاربوا الإسلام من داخله.

وكان أول أثر لهؤلاء الأعداء أن تسببوا في إحداث الفتنة الكبرى التي انتهت بمقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وما لحق ذلك من الاضطرابات الكثيرة والحروب الطاحنة التي مزقت وحدة الأمة، فظهرت فرق كثيرة منها، فرقة السبئية المنسوبة إلى عبد الله بن سبأ اليهودي، والخوارج الذين انشقوا على علي رضي الله عنه لقبوله التحكيم في موقعة صفين والشيعة التي ادعت التحزب لعلي وآل البيت.

وهكذا نشأت الفرق والأحزاب، واتخذت طابعاً دينياً لتتمكن من البقاء، وسعي أهل كل فرقة جاهدين لنصرة آرائهم ودعم مبادئهم، فراحوا يؤولون آيات الكتاب بما تمليه أهوائهم، ووضعوا الأحاديث وكذبوا على النبي ﷺ لتأييد آرائهم، وقام مخالفوهم بالرد عليهم بمثل ذلك، فنشطت جريمة الوضع، وازداد نموها مع ظهور المزيد من الفرق.

وكان الشيعة أسبق الفرق إلى الوضع وأكثرها جرأة عليه، ثم تبعتها البكرية والرافضة، والقدرية والمرجئة، وغيرهم، أما الخوارج فهم أقل الفرق كذباً لاعتقادهم بكفر مرتكب الكبيرة[1].

و للعلم فإن السنة لها رجالها وعلماؤها، ولقد بين هؤلاء العلماء حال كل حديث، وبينوا الصحيح وحكموا عليه بالصحة، والحسن وحكموا عليه بالحسن، والضعيف وحكموا عليه بالضعف، والموضوع، وحكموا عليه بالوضع.

فألف بعضهم كتباً في الأحاديث الصحيحة.

---

(١) هذه الفقرة من حجية السنة، أ.د/ الحسين شواط، ص ٢١٤: ٢١٦.

وألف بعضهم كتباً في الأحاديث الصحيحة الحسنة.

وألف بعضهم كتباً في الأحاديث الضعيفة.

وألف بعضهم كتباً في الأحاديث الموضوعة.

وإن لعلماء الحديث جهوداً في التعريف بحال الرواة ومعرفة ما لكل راوٍ من الأحاديث ما يبهر القارئ، فلقد تتبعوا كل حديث وسلسلة رواته، وأنه يرويه فلان عن فلان عن فلان بلفظ كذا، وأنه يروي من طريق آخر يرويه فلان عن شيخه فلان عن فلان بلفظ يختلف في كلمة كذا، أو في حرف كذا.

إن الدارس لعلوم السنة يجد أن مدرسة الحديث لها رجالها الذين قاموا بخدمة حديث رسول الله ﷺ من كل ناحية، فلا تجد ناحية تقول ليتهم خدموا السنة من هذه الناحية، حتى قال أحد المستشرقين ـ ماجيليوث ـ ليفخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم[1].

إن وجود الحديث الموضوع في السنة لا يمثل عيباً، وإنما يمثل ميزة عظيمة للسنة، لأنه يدل على أنه كان للسنة رجال يميزون الحديث المقبول من المردود، ويعرفون الثابت من الموضوع، ولقد دونوا مؤلفات تنطق بين أيدينا بدقة النظرة وعمقها[2].

إن علماء السنة حينما جمعوا الأحاديث المقبولة، كان يمكنهم أن يكتفوا بذلك بناء على أنهم قد جمعوا المقبول وما عداه مردود، بل لم يكتفوا بذلك فربما ورد على المسلم حديث لم يتسع الوقت للبحث عنه في كتب المقبول وهي كثيرة فيظنه مقبولاً، وإنما ألّفوا في الأحاديث الموضوعة، مصرحين ببيان

---

(١) مقدمة محقق الجرح والتعديل، نقلاً عن المقالات العالمية ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) دفع الشبهات عن السنة النبوية، أ.د/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ص٤٧-٤٨.

حالها حتى إذا بحث المسلم عن حديث موضوع وجد التصريح ببيان حاله، والنطق بأنه موضوع[١]. وعلى ذلك فلا يصح أن يقال: إن السنة فيها الصحيح والموضوع ويسكت على ذلك فهذه خيانة لا يقول بها إلا عدو للحق، عدو للسنة النبوية عدو للإسلام، وإنما إذا قيل ذلك، فلابد من قول الحق كله، فيقال: السنة لها كتبها وعلومها المشتملة على الأحاديث الصحيحة والمقبولة، فإذا أردت حديثاً أو أحاديث في موضوع ما فراجع هذه الكتب والمصنفات، أما إذا عرض لك حديث لا تعرف حاله فراجعه في كتب الموضوعات فإذا وجدته فلا تحدث به فإنه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز التحديث به[٢].

جهود العلماء لصيانة السنة ومقاومة حركة الوضع:

بذل العلماء منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة كثيراً من الجهود لتمييز صحيح الأحاديث وسلكوا أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، ويحق لأمتنا أن تفاخر به الأمم جميعاً ونستطيع أن نلخص أهم خطواتهم لتحقيق ذلك في الأمور الآتية:

١- التحري في إسناد الحديث: فقد أخذ علماء الصحابة والتابعين بعد أن وقعت الفتنة وظهرت الفرق نحو الروافض والخوارج والشيعة يتحرون في نقل الحديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم.

وقد نقل مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن مسعود قوله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: «سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[٣].

---

(١) دفع الشبهات عن السنة النبوية، أ.د/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ص ٤٩.

(٢) نفس المصدر السابق ص٤٩.

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٠).

ويقول الزهري: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء بما شاء[١] ولهذا كثرت رحلات التابعين، بل ورحلات الصحابة من مصر إلى مصرٍ ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات.

٢- نقد الرواة: فقد تتبع العلماء الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم لمعرفة حالهم من صدق أو كذب، ولم تأخذهم في الله لومه لائم، ووضعوا لذلك قواعد ساروا عليها لبيان من يؤخذ منه ومن لا يؤخذ منه وهم الذين يعرف عنهم الكذب ولو في أحاديثهم اليومية مع الناس، وأهل البدع والأهواء إذا كانت بدعتهم مكفرة أو استحلوا الكذب، والفسق[٢].

٣- استخدام التاريخ لفضح الكذابين: أتقن المحدثون علم تاريخ رواة الحديث فحددوا مواليدهم، ووفياتهم ورحلاتهم، والبلاد التي دخلوها، وتواريخ دخولهم لها، وعمن أخذوا في كل بلد، فضبطوا بذلك تحركات الرواة وتواريخهم فكان لذلك أثر كبير في فضح الوضاعين وضبط أكاذيبهم، قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[٣].

فمثلاً يروي الرواي عن من لم يثبت أنه لقيه بصيغة تدل على السماع، أو عن من ولد بعد وفاته، أو كان في مكان آخر ولم يلتق به، وقد كشف المحدثون عن كثير من ذلك بتتبعهم لأحوال الرواة، وجمعوا ما فيهم من التعديل أو التجريح، وحددوا شيوخهم وتلاميذهم، وميزوا مروياتهم حتى عرفوا الحافظ والأحفظ والضابط والأضبط، والمتقن والأتقن، وعرفوا سيئ الحفظ، والمغفل والمدلس وكثير الأوهام وفاحش الغلط والمتهم بالكذب والكذاب كل ذلك بدقة.

---

(١) نفس المصدر (١/١٠).

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ـ مناع القطان ص ٢١٨-٢٢٠.

(٣) الكفاية: (١١٩).

دونوه في مصنفات علم الرجال فصنفوا في الثقات، وصنفوا في الضعفاء وصنفوا في الوضاعين، وحددوا ألفاظاً للجرح والتعديل[١].

وكانوا لا يحابون في ذلك والداً ولا ولداً ولا قريباً، قال زيد بن أبي أنيسة: «لا تأخذوا عن أخي»[٢] وقال الشعبي: «والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة وأخطأت مرة لعدوا عليّ تلك الواحدة»[٣].

٤- وضع إمارات للدلالة على أن الحديث موضوع، كمخالفته لصريح القرآن، أو فساد معناه، وهذا ما يعرف بـ (الجرح والتعديل)[٤].

وقد يسأل القارئ ما هو علم (الجرح والتعديل) ولماذا كل هذا الشرح وأقول: إن هذا الشرح والبيان ليتأكد القارئ من وصول السنة الصحيحة إلينا بدون شوائب وأن ما يشيعه المغرضون لا وجه له من الحقيقة، ولكي يقبل القراء على السنة بثقة واطمئنان ولا يجعلوا لوساوس شياطين الإنس والجن مجالاً للشك في صحة السنة وبيانها.

وقد نشأ من كل ما ذكرناه من الجهود المباركة علم (الجرح والتعديل) وهو علم يبحث فيه ـ كما بينا سابقاً ـ عن أحوال الرواة، وأمانتهم، ثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان، ولكل من هذه الخصال وضعت ضوابط وشروط لتحقيقها، وهو من أجل العلوم التي امتازت بها أمتنا.

وقد ابتدأ الكلام عن الرواة توثيقاً وتوهيناً منذ عصر صغار الصحابة، ثم من التابعين وهكذا من الطبقات التي تلتهم.

---

(١) حجية السنة، أ.د/الحسين شواط ص ٢٢٣-٢٢٥.

(٢) صحيح مسلم، شرح النووي على مسلم (١/١٢١).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/٧٧).

(٤) تاريخ التشريع الإسلامي ـ مناع القطان ص ٢٢٠.

والذي يمعن النظر في هذا العلم وما ألف فيه من كتب يقف على الجهد المشكور الذي بذله علماؤنا في نقد الأحاديث لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، كل هذه القواعد المتشددة والدقيقة في قبول الحديث أو ردُّه لإرشاد الباحث والقارئ، والحفاظ على السنة صحيحة كما صدرت من رسول الله ﷺ وكل ذلك بتوفيق الله تعالي حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ (الحجر: ٩) والذكر القرآن والسنة فكلاهما دين الله وتنزيل من الله العليم الحكيم.

فهل يعقل بعد كل هذه القواعد المتشددة والقواعد الدقيقة في قبول الحديث والجهود الكبيرة المشرفة أن يقال: إن الأمر قد اختلط علينا ولم نعد نعرف من الأحاديث ما كان عن غيره، أو أن السنة لم تدون وحرفت وضاعت، أو يكفينا لعبادة ربنا إتباع القرآن وحده، أو غير ذلك من الافتراءات المغرضة الواهية الضالة.

الحمد لله أن قيد للسنة من يذودون عن حياضها ويصونونها ويحفظونها من كل زيف أو تحريف، وهذا بفضل الله تعالى على الأمة الإسلامية والإسلام والمسلمين، قال تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٣٢ ﴾ (التوبة: ٣٢).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ والذكر هنا القرآن والسنة فكل منهما وحي من عند الله تعالى، فإن الله تعالى قد تكفل بحفظ ما أنزل على رسوله ﷺ من كتاب وسنة.

حجية السنة وأقسامها

حجية السنة:

هي أن يعتقد كل مسلم أن محمداً ﷺ هو رسول الله ﷺ أرسله الله ليدعو الناس إلى أن يؤمنوا بالله إلهاً واحدا، وأن يعبدوه وحده، ويسلكوا صراطه المستقيم، ومقتضي هذا الإيمان أن نؤمن بصدق النبي ﷺ فيما أخبر به عن الله تعالى وعن شريعته، فإن أخبر عن شيء أنه من الدين، فخبره حجة علينا، وحكمه لازم لنا، بمقتضى إيماننا برسالته، وكذلك إن فعل شيئاً بياناً للدين، ففعله حجة علينا أن نفعل مثل ما فعل، فدليل حجية السنة إذن هو «شهادة أن محمداً رسول الله»[1].

ما هو حجة من الأفعال والأقوال وما ليس بحجة:

إن كان محمداً ﷺ قد أرسله الله إلى الناس رسولاً إلا أنه استمر على صفته البشرية، لم ينخلع عنها، فهو كما قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ (الكهف: ١١٠) فقد جمع بين أمرين:

الأول: أنه رسول، وتصديقه فيما بيَّنه من أمور الدين واتباعه.

الثاني: أنه بشر كسائر البشر، له حاجاته البشرية الدنيوية، وتصرفاته البشرية.

من أجل ذلك كانت أقواله وأفعاله المبيِّنة للوحي والمنتمية إلى بيان الدين حجة على العباد[2].

---

(١) الواضح في أصول الفقه د/ محمد سليمان عبد الله الأشقر، ص ٩٩.

(٢) الواضح فى أصول الفقه د/ محمد سليمان عبد الله الأشقر، ص ٩٩.

أما أقواله وأفعاله في شئون الدنيا الصرفة، وتكلمه كما يتكلم الناس، بمقتضى تصوراتهم وتجاربهم وتدبيرهم لأمورهم، فذلك مقتضى طبيعته البشرية، ليس حجة على غيره، ولا دلالة على كون خبره مطابقاً لما في نفس الأمر، ولا كون أمره في ذلك حجة لازمة كلزوم الشرع، دليل ذلك إنه ﷺ رأي أناساً يؤبرون النخل[1]، فقال: «**أظنهم لو تركوه أثمر**» فتركوه فشيص[2]، فقيل له، فقال: «**إنما أنا بشر، فإن كان بشيء من دينكم فإلي، وإن كان شيء من دنياكم فإنما أنا بشر، أنتم أعلم بأمور دنياكم**»[3] وهذه الأمور هي الأسباب الواجب على المؤمنين الأخذ بها، بشرط أن تكون في حدود منهج الله تعالى وألا تكون بمعصية مما نهانا عنه.

أقسام الأفعال النبوية:

الأفعال النبوية ـ في بيان الدين ـ هي حجة على العباد يجب أن يفعلوا مثل ما فعل النبي ﷺ ولكن هذا في كل ما هو بيان للدين ولكن ليس ذلك في جميع أفعاله، بل هي أقسام.

أقسام أفعاله وأقواله ﷺ:

القسم الأول:

أفعال فطرية وهي الأفعال التي فطر الله عليها البشر كالقيام والقعود وأصل الأكل والشرب وهواجس النفس ونحو ذلك، فليس ذلك من الحجة في شيء،

---

(١) أبر النخل: أي لقحه، الأبور الطلع الذي يؤبر به النخل.

(٢) الشيص: التمر الذي لم يكن لُقح، فيخرج رديئاً ليس فيه حلاوة.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل رقم (٤٣٥٨) وانظر الواضح في أصول الفقه د/ محمد سليمان ص ٩٩.

ولا أسوة فيها، لأنه يفعله من حيث هو بشر، ولا يستغنى عنه أصلاً، وذلك خارج عن التكليف، ولا يتبع النبي ﷺ في شيء منها، لأنها أشياء طبيعية يفعلها كل البشر.

القسم الثاني: أفعال صدرت منه ﷺ على وفق العادات كطريقة شربه، وأكله، ولبسه، وتوسده أثناء نومه، ولبس الأبيض من الثياب ونحو ذلك فليس حجة في أنه يجب علينا أن نفعل مثل ما كان يفعل لكن يستحب لنا فعل ذلك، لأنه لم يقصد بها التشريع، ولم تقع تلك الأفعال على سبيل الطاعة، وليست محرمة لأنه لو كانت هذه الأفعال محرمة لم يكن رسول الله ﷺ ليفعلها، فيدل فعله على الإباحة له ولنا كذلك، فيباح لنا أن نفعل تلك الأفعال محبة وأسوة به ما لم يُعلم أن ذلك الفعل خاص به ﷺ وذلك على الاستحباب.

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ (آل عمران: ٣١).

القسم الثالث: أفعال فعلها ﷺ لبيان مجمل، أي قصد به أن يبين لنا حكماً شرعياً، ويوضحه، سواء ذكر أصله في القرآن أم لم يذكر ومثال ذلك: صلاته وحجه، فإنه ﷺ صلى على المنبر ثم قال: «**إنما صنعت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي**»[1]. وقال ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[2].

وقال في الحج: «**لتأخذوا عني مناسككم**»[3] فهذا النوع حجة اتفاقاً، وحكمه حكم المبين، فإن كان المبيَّن واجباً فهو واجب، وأن كان المبين مندوباً فهو مندوب، لأن البيان لا يتعدى درجة المبين، ومتى تعداه لا يكون بياناً له.

---

(١) أخرجه البخاري الجمعة بـ (٢٦)، ومسلم كتاب المساجد الحديث (٤٥).

(٢) البخاري مع الفتح (٢/٨٩٤٦) (ج ٣١٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢/٩٤٣) من حديث جابر مرفوعاً.

القسم الرابع: أن يفعل ﷺ فعلاً دل الدليل على أنه خاص به، لا يشاركه فيه الأمة وهذه خصائص نبوية لحكمة يعلمها الله تعالى، كجمعه تسع نسوة، وزواجه زينب رضي الله عنها بدون مهر، ووصال الصيام، فيصوم يومين متتالين لا يفطر إلا في نهاية اليوم الثاني، وقد قيل له في ذلك فقال: «**إني لست كهيئتكم، إني يطعمني ربي ويسقين**»[1] وعدم إرثه ﷺ فما تركه كان صدقه، ونحو ذلك، فهذا النوع ليس دلالة على الحكم في حقنا ولا حجة علينا، ولا يجوز أن نتأسى به ﷺ في تلك الأفعال.

القسم الخامس: الفعل التطبيقي: أي الذي فعله امتثالاً لأوامر الله تعالى وتنفيذا له، كجلده للقاذفين بالزنا، وقطعه يد السارق، فهذا النوع حجة.

القسم السادس: أفعال فعلها ﷺ وثبت أنها على وجه التقرب إلى الله تعالى، ولم تكن بياناً لمجمل أو غيره، ولم يقم دليل على أنها خاصة به، وعلمنا درجتها من حيث الوجوب أو الندب، وذلك بنصه ﷺ أو بغير ذلك من الأدلة، كأن يصلي ركعتين بمناسبة معينة سواء كانت قبل الفريضة أو بعدها أو في أي وقت من أوقات الليل والنهار، أو يحافظ على صوم أيام معلومة كصيام عاشوراء أو وقفة عرفة، وتقبيله الحجر الأسود وجواز تقبيله لزوجته وهو صائم ونحو ذلك، فإنا متعبدون بالتأسي بها بالوجوب على الواجب والندب على المندوب، والاستحباب على الإباحة والجواز على الجواز.

قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ (آل عمران: ٣١).

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي باب النهى عن الوصال، (٢١٢/٧)، البخاري مع الفتح باب الوصال، (٧١٧/٤) (ح٩٦٤).

القسم السابع: تقرير النبي ﷺ: وهو أن يحدث أمر أو يقال قول في زمن النبي ﷺ في حضرته ومشاهدته أو في غيبته ثم ينقل إليه فيقره النبي ﷺ إما بالسكوت وعدم الإنكار أو بالموافقة والاستحسان.

ومن أمثلة ذلك قول أنس رضي الله عنه لما سئل عن الفعل بعد عرفة قال: «كان يلبي الملبي لا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه»[1] وفي هذا جواز الأمرين، ومن الأمثلة أيضاً خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء، فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فقال للذي لم يعد «**أصبت السنة**» وقال للآخر: «**لك الأجر مرتين**»[2]، ولأن الله تعالى أرسل نبيه بشيراً ونذيراً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فلو سكت عما يفعل أمامه مما يخالف الشرع لم يكن ناهياً عن المنكر فثبت أنه ما سكت عنه إلا لجواز فعله.

ولكن إن كان الشخص الذي فعل الفعل منافقاً قد علم نفاقه، أو كافراً قد علم كفره، فترك النبي ﷺ الإنكار عليه فلا دلالة حينئذ لعدم الفائدة في الإنكار عليه لو أنكر عليه، وليس لفعل المنافق أو الكافر أي معنى شرعي بدليل الإنكار أو عدمه[3].

ومن الترك: ترك ايجابي، يعبر عنه العلماء بـ«الكف» أو (الامتناع) بأن يكون الشيء أمامه، وهو مظنة أن يفعله فلا يفعله وخاصة إذا أظهر النفور منه، مثال

---

(١) البخاري مع الفتح (٣/١٤٠) حجية السنة (٩٧٠).

(٢) سنن أبي داود (١/٢٤١).

(٣) باب الأفعال النبوية أقسام: هذا الباب مزيج من كتاب الواضح في أصول الفقه. أ.د/ محمد سليمان عبد الله الأشقر، ص ٩٩-١٠٢، وكتاب الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح، أ.د/ عبد الكريم النملة، ص ١٣٦-١٣٨.

ذلك تقديم لحم الضب بين يديه، فترك أن يأكل منه، ثم بين السبب وهو أنه يعافه[١] أي لا يحبه ـ فهذا الترك لا يدل على تحريم لحم الضب، ولا كراهته شرعاً خاصة وأنه أقر مَن أكل الضب أمامه ولم ينكر عليه، فإن علم سبب الترك فالحكم يكون حينئذ واضح.

فقد ترك النبي ﷺ القيام بهم في رمضان جماعة، ثم بين السبب وهو خشية أن يفرض عليهم[٢] فالاستحباب في هذا واضح لزوال سبب الترك بوفاته ﷺ وهذا ما فعله عمر رضي الله عنه[٣].

وسكوت النبي ﷺ وعدم إنكاره لقول أو فعل صدر في حضرته، أو في غيبته وعلم به، فهذا السكوت يدل على جواز الفعل وإباحته، لأن الرسول ﷺ لا يسكت عن باطل أو منكر. ومثل السكوت في الدلالة على جواز الفعل استبشاره ﷺ بالفعل، أو إظهار رضاه عنه، أو استحسانه له، بل هذا الرضا أو الاستحسان أبلغ في الدلالة على جواز الفعل من مجرد سكوته، وإباحة الفعل المستفاد من سكوت النبي ﷺ أو رضاه أو استحسانه لا تعني أن الفعل لا يكون إلا جائزاً فقط، فقد يكون الفعل واجباً بدليل آخر.

وعلى ذلك فمجرد سكوت النبي ﷺ لا يفيد أكثر من إباحة الفعل، وقد يستفيد الفعل صفة حكم الوجوب أو الندب من دليل آخر[٤].

---

(١) حديث الضب أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، بـ (١٠-١٤).

(٢) الحديث في أخرجه البخاري في كتاب التهجد بـ ٦.

(٣) باب الأفعال النبوية أقسام: هذا الباب مزيج من كتاب الواضح في أصول الفقه. أ.د/ محمد سليمان عبد الله الأشقر، ص ٩٩-١٠٢، وكتاب الجامع لمسائل أصول ـ الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح، أ.د/ عبد الكريم النملة، ص ١٣٦-١٣٨.

(٤) الوجيز في أصول الفقه، أ.د/ عبد الكريم زيدان، ص ١٦٧.

وأما الأفعال التي ثبتت عنه ﷺ في وقت معين وظروف محددة ثم تركها ﷺ في وقت آخر، أي لم يثبت عليها، فهذا يعني ـ ما لم يبين رسول الله ﷺ نسخ الصورة الأولى وانقضاء حكمها ـ جواز الأمرين الفعل والترك كل في مثل حالته.

وأما حينما يخبر رسول الله ﷺ أصحابه ويعلمهم كيف ينتفعون بتقلب الأحوال وتدبرها من خلال السابقين.

وذلك مثلاً في زيارة القبور فقد رخص بها بعد منعها فيما سبق، قال ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**» وفي رواية: «**فإنها تذكركم الآخرة**»[1] فإنه ﷺ بين حكم السابق ونسخه ببيانه اللاحق والأخير فيكون هو الحكم الذي يلتزم به، ولا مجال لنا بحال أن نخالف ذلك ونخرج على ما دعانا إليه بحجة أنه ﷺ كان قد نهى عن زيارة القبور مثلاً[2].

---

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه كتاب الجنائز، المصدر: سنن أبى داود رقم الحديث: (٢٨١٦)، كتاب: الجنائز، باب: في زيارة القبور وصحيح مسلم رقم الحديث (٣٦٥١)، كتاب: الاضاحى، باب: بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الاضاحى.

(٢) المنهج الأمثل في فقه الداعية، أ.د/ عبد الله حسن على بركات، بحث في مجلة علمية أكاديمية تصدر سنوياً، جامعة الأزهر، حنون للطباعة.